

من بداية العام وحتى أكتوبر الماضي.. د. ر. سيتارامان:



د. ر. سيتارامان اثناء كلمته

السريعة نحو التحول إلى الاقتصاد الرقمي». وتناول الدكتور ر. سيتارامان في حديثه المناطق الاقتصادية في دولة قطر. وقال «لقد أنشأت قطر شركة «مناطق» من أجل تطوير وتشغيل ثلاثة مناطق اقتصادية توفر البنية التحتية وفقاً على المعايير الدولية من أجل الوصول إلى مستويات جديدة من التنوع الاقتصادي وتعزيز نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والقطاع الخاص. وسيتم تدشين المرحلة الأولى من تطوير منطقة أم الحول الاقتصادية في عام 2016. وتطرق في ختام حديثه إلى الاستراتيجية التي انتجهتها دولة قطر بفرض دفع النمو الاقتصادي وتعزيز التنوع وعدم الاعتماد على الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز الأمر الذي عزز من استدامة الاقتصاد القطري وسط تراجع أسعار النفط.

3.1 % في عام 2015 وذلك قبل أن يسجل ارتفاعاً إلى 3.6 % في عام 2016. ويعكس التراجع هذا العام التباطؤ المتزايد في الأسواق الناشئة، والذي يقابله ارتفاعاً متواضعاً في أنشطة الاقتصاديات المتقدمة لا سيما في منطقة اليورو.

الشمسية في قمة باريس للمناخ. وقد تم إشراك المجلس العالمي للطاقة الشمسية في فعاليات القمة العالمية للمناخ. واستعرض الدكتور ر. سيتارامان الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاع المصرفي القطري وقال «لقد ارتفعت نسبة إقراض القطاع المصرفي القطري إلى أكثر من 11% خلال الأشهر العشر الأولى عام 2015. وبعد قطاع الاستهلاك والمقاولات والخدمات من أهم القطاعات المساهمة في النمو. وهناك المزيد من الفرص لتنويع مصادر الدخل، وبالإمكان الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات البنية التحتية والخدمات والصناعات التحويلية. وتتضمن المزايا الرئيسية في القطاع المصرفي المساهمة في التنويع والنمو الاقتصادي، وتعزيز القدرة على مقاومة الأزمات العالمية، واتخاذ الخطوات

الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية خلال شهر نوفمبر ديسمبر 2012، وقد أسف المؤتمر عن مجموعة من القرارات الحاسمة والفعالة. هذا وتندعم دولة قطر تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة وكذلك المفاوضات الجارية المتعلقة بالتغييرات المناخية. وقد اتفق المفاوضون في الدورة الحادية والعشرين للقمة العالمية للمناخ المنعقدة حالياً في باريس على خطة تهدف إلى الحد من انبعاثات الكربون العالمية والحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، وهي تعد بمثابة خطوة حاسمة من ضمن الجهود الدولية للحد من الآثار السلبية الناتجة عن التغيرات المناخية، ويجري حالياً إبرام اتفاق النهائي لهذه الخطة. هذا وقد وافقت الدول المشاركة في المؤتمر على المبادرة التي أطلقها المجلس العالمي للطاقة

قال الدكتور ر. سيتارامان، الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة خلال كلمة له في المؤتمر حول الديناميكيات المتغيرة واستدامة الاقتصاد القطري: «وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي الأخيرة، من المتوقع أن ينخفض النمو العالمي من 3.4 % في عام 2014 إلى



وقد يشكل هذا التباطؤ في الاقتصاديات الناشئة خطراً على التعافي الاقتصادي الضعيف الذي تشهده الاقتصاديات المتقدمة. هذا ومن الممكن أن تعاود محاضر الانكماش ظهورها مرة أخرى بسبب التراجع الكبير في أسعار النفط والسلع الأخرى وبالتالي المساهمة في التباطؤ العالمي. وقد زادت فرص ارتفاع أسعار الفائدة هذا الشهر عقب اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي..». وقد سلط الدكتور ر. سيتارامان الضوء على الاقتصاد القطري قائلاً: «من المتوقع أن ينمو المصافي، ونطح الأسواق المالية، والرؤبة المنسقة، الاقتصاد القطري بأكثر من 4.7 % هذا العام. وقد ارتفع إجمالي الناتج المحلي القطري بنسبة 4.8% في الربع الثاني من عام 2015، وذلك بفضل النمو القوي في قطاعات البناء والخدمات المالية وقطاع الصناعة. وقد بلغ معدل التضخم في قطر 1.7% في أكتوبر عام 2015 مقارنة بالعام السابق. هذا ونثار